



العكس عند الأصوليين

.....

د. محمود شاكر مجيد - جامعة كركوك - كلية القانون

ملخص البحث :

نرى في هذا العرض المتواضع الجهود الفكرية لعلماء الاصول في مباحث القياس ، حيث انهم اشترطوا جملة شروط في اركان القياس ، ومنها ركن العلة ، فاشترط بعضهم في العلة ان تكون منعكسة ، وذهب الجمهور الى عدم شرطيتها ، وفي الحقيقة كان خلافهم فيه مبنيا على اختلافهم في تعليل الحكم الواحد بعلة متعددة ، وبالرغم من ان الجمهور لم يشترطوا العكس فيها الا انهم عدوا الانعكاس من المرجحات القوية في الاقيسه الشرعية . ولكون قياس العكس له ارتباط بموضوع العكس ، لذا انني بحثته في هذا البحث ، ورأيت ان الجمهور القائلين به يستدلون بشواهد من القرآن الكريم تدل على ان القرآن استدل بقياس العكس ، واستدلوا بسنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مع ايرادهم كثيرا من الادلة العقلية الدالة على حججه وصحته ثم ذكرت بعض الفروع الفقهية التي انبتت على قياس العكس موضحاً اركان القياس الاصولي فيه .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله واصحابه اجمعين .

اما بعد :

فكان في النية ان اكتب بحثاً في قياس العكس ، لكن بعد البحث عنه في طيات كتب الاصول ، رأيت انه موضوع صغير الحجم قد لا يستوعب مبحثاً ، ولا يتجاوز عدد صفحات قليلة ، فلهذا اضفت اليه العكس عند الاصوليين وذلك لاهميته في القياس الاصولي ، وجعلته عنوان البحث ، ولكني اختصرت في مسائله وفروعاته ، لانه موضوع متشعب جدا ، لهذا لا نرى هنا غير تعريف العكس ، وكونه شرطاً او غير شرط في القياس ، وغيره من المسائل البارزة ، ثم تطرقت الى قياس العكس ، وفي الاخير ذكر بعض المسائل الفقهية المبنية على قياس العكس عند جمهور العلماء . وكان منهجي في البحث - ان قسمته الى مبحثين المبحث الاول - وكان في خمسة مطالب . ذكرت العكس ومعناه عند الاصوليين . واختلافهم في شرطيته في العلة ، وكونه قادحاً او غير قادح ، واستدلناهم به في الترجيح عند تعارض الاقيسة . وفي المبحث الثاني - والذي كان في اربعة مطالب . ذكرت فيه قياس العكس ، وتعريفه عند الاصوليين ، وكونه قياساً مجازياً أم أنه قياس حقيقي . ثم ذكرت بعض المسائل التي بناها العلماء على هذا القياس مستنداً الى امهات كتب الفقه والاصول ، وعزوت الاحاديث الى مصادرها الاصلية . جاهدنا وداعينا ان يتقبله الله تعالى منا ويجعله في ميزان حسناتنا يوم القيامة .

المبحث الاول - وفيه مطالب :

المطلب الاول - تعريف العكس .

العكس لغة - هو رد اول الشي على اخره ، وعكسته عن امره : منعه ، وعكست عليه امره ، رددته عليه ، وكلام معكوس مقلوب غير مستقيم في الترتيب أو في المعنى (١) .

العكس اصطلاحاً -

عرفه جمهور علماء الاصول : بأنه انتقاء الحكم لانتقاء علته (٢)

وعرفه الحنفية : بأنه عبارة عن تعليق الحكم بنقيض علته المذكورة ، رداً الى أصل

اخر (٣) .

كقولهم : ما يلزم بالنذر يلزم بالشروع ، كالحج ، وعكسه : ما لم يلزم بالنذر لم يلزم بالشروع .

يقول الجرجاني : (. فيكون العكس على هذا ضد الطرد . وهو التلازم في الانتقاء بمعنى كلما لم يصدق الحد لم يصدق المحدود ^(٤) .

قال الامدي : (ويطلق العكس عند الفقهاء والاصوليين باعتبارين : الاول - مثل قول الحنفي : لما يجب القتل بصغير المثل لم يجب بكبيره ، بدليل عكسه في المحدد ، وهو انه لما وجب بكبير الجراح ، وجب بصغيره ، واما الثاني - فهو انتقاء الحكم عند انتقاء العلة) ^(٥) .

المطلب الثاني - الفرق بين العكس والانعكاس .

نرى في بعض كتب الاصول - مصطلح العكس ومصطلح الانعكاس ، وكثيرا ما يذكر أحدهما مكان الآخر ، وفي الحقيقة هناك فرق بينهما لا بد من التنبيه اليه هنا .

أقول - لعلماء الاصول والفقهاء مسالك وطرق عديدة في التعرف والوصول الى الوصف الذي يصلح ان يكون هو العلة الجامعة في القياس الاصولي .

ويعد مسلك الدوران احد هذه المسالك عند الجمهور . ومعنى الدوران : هو وجود الحكم عند وجود الوصف ، وانعدامه عند انعدامه . فعلى هذا يمثل الطرد احد جزئي هذا المسلك ، وبهما يسمى الدوران بـ (الدوران المطلق او الدوران الوجودي والعدمي) وبهذا نفهم قول الجرجاني : فيكون العكس على هذا ضد الطرد ^(٦) .

واما الانعكاس فهو العكس في المعنى ، لكنهما يفترقان فيما يترتب عليهما لان الانعكاس هو وصف للعلة ، والعكس جزء من الدوران وقسيم الطرد ^(٧) .

المطلب الثالث - اشتراط العكس .

اشتراط الاصوليون شروطا كثيرة للعلة في القياس الاصولي ، منها ما اتفقوا على اشتراطه ومنها ما اختلفوا فيه ، ويعد العكس من هذه الشروط المختلف فيها . قال الامدي بعد ايراد تعريفه عند الأصوليين قال : (والعكس بهذا الاعتبار هو المقصود بالخلاف هنا) ^(٨) . وقبل ذكر مذاهب العلماء في شرطيته ، اقول في هذه المسألة امران :

الامر الاول - اتفق العلماء على ان العلة اذا نصبت لجنس الحكم فالعكس شرط ، فيوجد الحكم بوجودها وينتفي بانتفائها ، مثاله تعليل نفقة الزوجة ، بوجود التمكين فاذا وجد منها التمكين ، وجبت نفقتها ، واذا اعدم التمكين ، لم تجب نفقتها . وكتعليل جنس وجوب القصاص في النفس بالقتل العمد العدوان .

فمن الواضح - ان الحكم لاعلة له في هذه المسائل غير التمكين في الاول والقتل العمد العدوان في الثاني ، فليس من شك في انه يلزم انتقاء الحكم هنا لانتقاء علته^(٩) .
الامر الثاني - اختلفوا في اشتراطها اذا نصبت لنوع الحكم .

مثاله : قتل الشخص كونه مرتدا ، وقاتلا ، وزانياً . وغير ذلك مما يوجب القتل . وكان اختلافهم الى مذهبين .

المذهب الاول - ان العكس ليس شرطاً في صحة العلة وهو قول جمهور العلماء . قال صاحب المسودة : (وهذا قول اصحابنا ومقتضى كلام امامنا : وكذلك هو قول جمهور الفقهاء والاصوليين)^(١٠) .

المذهب الثاني - ان العكس شرط في صحة العلة^(١١) .
والحق - ان المسألة مبنية على اختلافهم في تعليل الحكم الواحد بعلتين . وبتوضيح اراء العلماء في تعليل الحكم بعلتين واكثر ، تتوضح مسألة اشتراط العكس بشكل اكثر .

تعليل الحكم بعلتين أو أكثر :

في هذه المسألة مذاهب واء كثيرة . ومن اشهرها اثنان :
الرأي الاول - جواز التعليل بأكثر من علة ، وهو مذهب جمهور الاصوليين^(١٢) ، واستدلوا بأدلة منها :

اولاً - ان علل الشرع امارات ومعرفات ، ولا مانع من اجتماع المعرفات والامارات على شي واحد^(١٣) .

ثانياً - ان العلل الشرعية فرع العلل العقلية^(١٤) ، فاذا جاز اجتماع العلل على الحكم العقلي جاز ذلك في العلل الشرعية كذلك .^(١٥)

ثالثاً - وكذلك هو واقع عقلاً وشرعاً ، ككون الاحساس علة للحياة ، ثم ينعدم الاحساس وتبقى الحركة علة للحياة ، وبدليل وجوب الضوء عند حصول اللمس واللمس والبول والغائط دفعة واحدة ، ووجوب القتل بالقتل والردة (١٦) .

الرأي الثاني -

منع تعليل الحكم الواحد بعلة مختلفة . وهو مذهب القاضي ابي بكر الباقلاني ، وأختره الامدي ونقله عن امام الحرمين (١٧) ، وقال الزركشي : (وبه جزم الصيرفي في الدلائل ، وحكاه القاضي عبد الوهاب عن متقدمي اصحابه) (١٨) .

وحتتهم :

اولاً - حديث الدافه (١٩) . لان علة التحريم ادخار لحوم الاضاحي فوق ثلاث : هي وجود دافة فقراء المدينة الذين دفوا عليهم ، ولما زالت هذه العلة زال الحكم معها (٢٠) .

ثانياً - ان التعليل بأكثر من علة مفض الى واحد من امور ثلاثة : اما تحصيل الحاصل ، واما اجتماع المثليين ، واما نقض العلة ، وهذه الثلاثة كلها باطلة ، فالتعليل بأكثر من علة واحدة لحكم واحد باطل ايضاً (٢١) .

واجيب - ان هذا الكلام كله في العلل العقلية المؤثرة في الوجود على رأي من يقول بالتأثير ، واما كلامنا - فهو في العلل الباعثة على تشريع الحكم ، وهو يثبت عندها لا بها (٢٢) .

فعلى قول - من جوز تعليل الحكم الواحد بعلتين او اكثر ، لا يشترط العكس ، لانه يصح ان ينتفي الوصف ، ويبقى الحكم على ما هو عليه ، لاحتمال وجود وصف آخر يقوم مقام الوصف المنتفي في اثبات الحكم .

اما من ذهب الى منع تعليل الحكم الواحد بأكثر من علة بحيث يكون كل واحدة منها مستقلاً باقتضائه الحكم ، فانهم يرون اشتراط العكس ، وذلك لان القول بثبوت الحكم مع انتفاء الوصف ، يعني انه لم يعد علامة على الحكم ، فليس بعلة ، لانه لو كان علة لانتفى ذلك الحكم بانتفاء علته (٢٣) .

قال الشوكاني : (والحق - هو ما ذهب اليه الجمهور من الجواز ، فكما ذهبوا الى الجواز ، فقد ذهبوا ايضاً الى الوقوع ، ولم يمنع من ذلك عقل ولا شرع) (٢٤) .

المطلب الرابع - عدم العكس وقدره للعلة .

عرف البيضاوي عدم العكس : بانه ثبوت الحكم في صورة بعلة اخرى ^(٢٥) .

وقال الاخرون : هو وجود الحكم بدون الوصف في صورة اخرى ^(٢٦) .

اقول - اختلف علماء الاصول في عد العلة غير المنعكسة والذي يسمى عندهم

ب (عدم العكس) او (تخلف العكس) اختلفوا في عده قادحاً او غير قادحاً .

فتخلفه قادح عند من يمنع تعليل الحكم الواحد بعلتين ، ولا يعد قادحاً عند من يجوز تعليل الحكم بعلتين او اكثر ، وذلك لجواز ان يكون الحكم لعلة اخرى غير العلة المذكورة عند المعلل .

قال البناي : (ان تخلف الحكم عن العلة قادح في العلية لا في حقيقة العكس) ^(٢٧)

ومثل له البيضاوي ، بقول الحنفي في الاستدلال على منع الاذان للصبح قبل وقتها :

بانه صلاة لا تقصر ، فلا يؤذن لها قبل وقتها كالمغرب ، بجامع عدم جواز القصر ^(٢٨) .

فيعترض - بان الحكم - وهو عدم التأذين قبل الوقت ، موجود مع انتقاء الوصف وهو عدم القصر - لكن لا في شخص المقيس عليه وهو المغرب ، بل في نوعه كالظهر مثلاً ، فانها تقصر ، ولا يؤذن لها قبل وقتها ^(٢٩) .

واعترض الصفي الهندي على البيضاوي في التعريف والتمثيل - بقوله : (ليس من

شرط عدم العكس حصول مثل ذلك الحكم في صورة اخرى ، بل لو حصل في تلك الصورة بعينها لعلة اخرى كان كذلك ايضاً) ^(٣٠) .

ولا يفوتني ان اذكر ان الامام السبكي ذكر في جامع ^(٣١) - العكس في مبطلات العلة

، ومشى عليه شارحه الامام المحلي . علما ان العكس كما ذكرنا هو من شروط العلة او

صحة العلة عند مانع الحكم بعلتين . وتخلفه (عدمه) هو القادح عند مانع العلتين ، ولهذا

استغرب الامام ابو زرعة العراقي من صنيع الامام السبكي والمحلي ، وقال : انه كلام مظلم لا يهتدي الى معناه ^(٣٢) .

المطلب الخامس - الترجيح بالعكس .

اختلف العلماء في ترجيح الاقيسة المتعارضة ، في عد العلة المنعكسة من مرجحات القياس الى آراء ثلاثة وهي تمثل آراء مجوزي التعليل بعلتين واكثر ، لان مانع التعليل بعلتين اشترط العكس في صحة العلة .

الرأي الاول - وهو ان الترجيح بالعلة المنعكسة من الترجيحات المعتمدة ، لان العكس شرط في العلل عند بعض العلماء - وهم الذين منعوا تعدد العلل كما ذكرنا سابقاً - فتكون هذه العلة مجمعا عليها . (٣٣) .

وحكاه امام الحرمين عن معظم الاصوليين وقال : (وهو متجه على قولنا - ان الانعكاس دليل صحة العلة معنى) (٣٤) .

اعتراض - اننا اذا بنينا ان الاخالة (٣٥) والعكس كل منهما دليل مستقل على صحة العلة ، فكيف نرجح مستقلاً بمستقل ، لان الادلة لا يرحح بعضها بعض (٣٦) .
واجيب : ان الترجيح يكون باعتبار وصف العلة لا باعتبار ذات العل (٣٧) .

ويمثل له : بقياس التبيذ على الخمر بجامع كونها مشتدة مسكرة ، فان الشدة وصف مناسب للتحريم ، لانه يفضي الى الاستجراء على محارم الله ، والاستهانة بأمره تعالى ، إلا أنه لا ينعكس ، لان عدم الشدة لا يشعر بالتحليل ، فقياسه على الخمر بجامع الاسكار المؤدي الى ازالة العقل هو الأولى (٣٨) .

الرأي الثاني - عدم الاخذ بالانعكاس وهو مذهب بعض الحنفية .

وحجتهم : ان عدم العلة لا يوجب الحكم ولا وجوده ، لانه ليس بشيء (٣٩) .

الرأي الثالث - هو الاخذ به لكنه معدود من وجوه الترجيح الضعيفة ، وهو رأي اكثر الحنفية .

وحجتهم : ان عدم الحكم عند عدم الوصف الذي جعل عله يدل على اختصاص الحكم به ، وتأكد تعلقه به يصلح مرجحاً ، لكنه ترجيح ضعيف . (٤٠) .

مثاله : قول الحنفية في مسح الرأس ، انه مسح في الوضوء فلا يسن تكراره ، فانه يرجح على القول بانه ركن في الوضوء فيسن تثليثه ، لان الحنفية يقلون : ما قلناه ينعكس بما ليس بمسح

كغسل الوجه واليد يسن تكراره ، وما قالوه : لا ينعكس فان المضمضة تتكرر وليس بركن (٤١).

المبحث الثاني - قياس العكس . وفيه مطالب :

المطلب الاول - تعريف قياس العكس :

عرفه جمهور العلماء القائلين به : بأنه اثبات نقيض حكم الاصل في الفرع لافتراقهما في العلة (٤٢) .

وعرفه بعضهم : بأنه عبارة عن تحصيل نقيض حكم معلوم ما في غيره ، لافتراقهما في علة الحكم (٤٣) .

وقال ابن القيم : هو نفي الحكم لنفي علته وموجبه ، وهو يقتضي نفي الحكم عن الفرع لنفي علة الحكم فيه (٤٤) .

وهذا الاختلاف في التعرف مبني على امرين : الاول : اختلافهم في حقيقة القياس ، هل هو إثبات حكم أم انه إبانة حكم . والثاني : هو إختلافهم في العلة في هذا القياس هل أنها في المقيس نقيض العلة في المقيس عليه أم أنهما يتنافيان .

مثاله : قول الحنيفة في عدم سنية قراءة غير الفاتحة في الركعتين الاخرتين أنها لو كانت سنة فيهما لسن الجهر بالقراءة فيهما ، ألا ترى أن الاوليين لما سن ذلك فيهما سن الجهر بالقراءة فيهما (٤٥) .

المطلب الثاني : تسميته

اختلف العلماء في دخول قياس العكس في مسمى القياس الاصولي ومن ثم اختلفوا في تسميته على ثلاثة اقوال .

أولها - انه يسمى قياساً . واختاره الامدي ، وابن الهمام ، والفتوحي (٤٦) .

ثانيها - انه ليس بقياس اصلاً ، واختاره ابو الخطاب ، وصفي الدين الهندي ، ونقله الزركشي عن ابن الصباغ (٤٧) .

ثالثها - انه يسمى قياساً مجازاً ، وليس حقيقية . واختاره معظم الحنفية ، وأبو الحسين البصري ، وغيره (٤٨) .

واستدلوا على ذلك - بأن قياس العكس تبني احدى مقدمتيه على التلازم ، ويلزم تقييده ، ولا يصلح أن يطلق لفظ القياس ، ويراد به قياس العكس وهذا علامة كون اسم القياس مجازاً في قياس العكس^(٤٩) .

وقد ترتب على هذه المسألة خلاف ، هو هل يجب أن يكون تعريف القياس شاملاً لقياس العكس .

فمنهم من قال : إن قياس العكس قياس حقيقية أوجب إدخال هذا النوع من القياس في التعريف الاصطلاحي للقياس ومنهم من نفى كون قياس العكس من أنواع القياس على جهة الحقيقة ، فلهذا لم يوجب أن يكون تعريف القياس شاملاً له^(٥٠) .

المطلب الثالث - حجته :

اختلف العلماء في حجية قياس العكس الى مذهبين :

المذهب - الاول - لا يجوز الاستدلال به ، ونقله القاضي ابو يعلى - عن اصحاب الشافعي^(٥١) .

وقال الشيخ ابن تيمية : (منعه قوم من اهل العلم ، منهم ابو بكر الباقلاني)^(٥٢) .

وقال الزركشي الشافعي : (اختلف اصحابنا في الاستدلال به على قولين ، احدهما : انه لا يصح)^(٥٣) . واستدل هؤلاء بأدلة منها :

الدليل الاول - ان قياس العكس استدلال على الشي بنقيضه^(٥٤) .

الدليل الثاني - ان المساواة بين الاصل والفرع منتف في الحكم والعلة^(٥٥) .

بيانه - ان حاصل هذا القياس ، هو تحصيل حكم الشي في غيره ، لاختلاف العلة ، وليس ذلك بقياس ، لان القياس الشرعي - هو تحصيل حكم الأصل في الفرع ، لاشتباههما في علة الحكم^(٥٦) .

واجيب : انه لا يسلم انتفاء المساواة بل المساواة حاصلة فيه^(٥٧) .

المذهب - الثاني - جواز الاستدلال به .

قال الامام الشيرازي : (فاذا جاز الاستدلال بما يدل عليه الطرد ، فلا أن يجوز بما هو مدلول على صحته بالطرد والعكس اولى)^(٥٨) .

وقال الزركشي : (وهو المذهب ، وقد استدل به الشافعي في عدة مواضع ونسبه القاضي ابو يعلي الى الحنابلة)^(٥٩) .

وقال الشيخ ابن تيمية : (والاستدلال به قول المالكية ، والمشهور عن الحنفية والشافعية جوازه)^(٦٠) .

واستدلوا لما ذهبوا اليه بالمنقول والمعقول :

أولاً- المنقول : واستدلوا من المنقول بما يأتي :

أ- الكتاب : واستدلوا بآيات كثيرة منها :

الشاهد الاول - قوله تعالى : ((افلا يتدبرون القرآن ، ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً))^(٦١) .

وجه الاستدلال : ان القرآن الكريم ليس فيه اختلاف ، فيدل ذلك على ان القرآن من عند الله تعالى بمقتضى هذا القياس - قياس العكس - لان غيره من الكلام فيه اختلاف فيدل انه من عند غير الله ، فالأصل الكلام غير القرآن : والحكم انه من عند غير الله ، والفرع هو القرآن ، والحكم انه من عند الله تعالى^(٦٢) .

الشاهد - الثاني - قوله تعالى : ((ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً ، لا يقدر على شي ، ومن رزقناه منا رزقاً حسناً فهو ينفق منه سراً وجهرأ ، هل يستوون ، الحمد لله بل اكثرهم لا يعلمون))^(٦٣) .

وجه الاستدلال : ان الله تعالى نفى عن الأصنام الالهية لتجردها عن صفات الالهية لكونها مملوكة لا تقدر على شي فلا تستحق العبادة ، وبمقتضى قياس العكس ، فأنها تدل على ان الاله هو الملك القادر على كل شي وهو الله سبحانه وتعالى ، فالجامع بينهما هو التنافي في العلة^(٦٤) .

الشاهد - الثالث - قوله تعالى : ((وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه ، وهذا ملح اجاج))^(٦٥) .

وجه الاستدلال : ان الله تعالى نفى التسوية بين البحر العذب الفرات وبين البحر الملح الاجاج لانتفائهما في العلة ، فعلة الاول كونه عذباً ، والثاني كونه ملحاً ، وهذا هو قياس العكس^(٦٦) .

وكل موضع ورد في القرآن فيه تناف بين الاصل والفرع في الحكم . فانه شاهد على حجية قياس العكس .

ب - السنة النبوية ورد في حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما يدل على حجيته في السنة وهو ما رواه ابي ذر - رضي الله عنه - ان ناسا من اصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) قالوا للنبي - صلى الله عليه وسلم - يا رسول الله ذهب اهل الدثور بالاجور، يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ويتصدقون بفضول اموالهم ، قال : (اوليس قد جعل الله لكم ماتصدقون به ، ان بكل تسبيحة صدقة ، وكل تكبيرة صدقة ، وكل تحميدة صدقة وكل تهليل صدقة ، وامر بالمعروف ونهي عن المنكر صدقة ، وفي بضع احدكم صدقة . قالوا : يا رسول الله اياتي احدنا شهوته : ويكون له اجر ، قال : (أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه فيها وزر كذلك اذا وضعها في حلال كان له اجر)^(٦٧) .

قال النووي : (هذا القياس المذكور في هذا الحديث هو من قياس العكس ، وهو دليل لمن عمل به)^(٦٨) .

وقال الامام المحلي في شرح جمع الجوامع : (استنتج من ثبوت الحكم أي الوزر في الوطء الحرام . انتفاءه في الوطء الحلال الصادق بحصول الاجر ، حيث عدل بوضع الشهوة عن الحرام الى الحلال . وهذا الاستنتاج يسمى بقياس العكس)^(٦٩) .

ج - اجماع الصحابة (رضي الله عنهم) على الاستدلال به في حديث ابن مسعود (٧٠) ، وهو يقول ان النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (ان مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة) قال ، قلت انا : (من مات يشرك بالله دخل النار) بدليل عدم انكارهم عليه في قوله هذا^(٧١) .

ثانياً - واستدلوا بالمعقول :

وكان استدلالهم به على وجهين :

اولاً - ان العلل الشرعية فرع العلل العقلية ، وقد ثبت الاجماع على انه يجوز في العقلية الاستدلال بالعكس ، فكذلك الشرعية^(٧٢) . ولذلك ورد في القرآن الكريم قوله تعالى : ((لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيراً))^(٧٣) وقوله : ((لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا))^(٧٤) .

ثانياً - ولأن الاستدلال بالعكس استدلال بقياس مدلول على صحته بالعكس ،
وإذا صح القياس في الطرد ، وهو غير مدلول على صحته ، فلان يصح الاستدلال بالعكس
، وهو قياس مدلول على صحته اولى ^(٧٥) .
والراجع -

هو كون قياس العكس حجة لأمر :

الاول - لان الاصل ليس بدليل على صحة العلة ، وانما الدليل على صحتها الكتاب
والسنة وشهادة الاصول والتأثير ، ودليل العكس قد اثر في الاصول ، فوجب ان يكون
صحيحاً .

الثاني - ولأن عكسه يدل على صحته ، يدل عليه العلة العقلية ، لما اطردت ،
وانعكست كان ذلك دليلاً على صحتها كذلك هاهنا وجب ان يكون العكس دليلاً على
صحته .

الثالث - ولأنه لا خلاف انه لو عارض في الاصل بعلة ولم يعكسها ، وانما عكس
بغيرها ، لم يلزم الكلام على علة الاصل ، لانهما قد اتفقا على صحتها ، وانما يلزم الكلام
على علة الفرع ، فدل هذا على ان العكس حجة ^(٧٦) .

المطلب الرابع - وهي في مسائل تطبيقية من الفروع الفقهية :

المسألة الاولى - نقض الوضوء بدم الفصد :

قال ابن رشد : (اتفق الفقهاء على انتقاض الوضوء من البول والغائط والريح والمذي
والودي . واختلفوا في انتقاضه مما يخرج من الجسد من النجس كالدم والرعاف الكثير والفصد
والحجام) ^(٧٧) .

اقول - وكان اختلافهم الى مذهبين :

المذهب الاول - لا ينتقض الوضوء بدم الفصد :

قال الامام النووي : (مذهبنا انه لا ينتقض الوضوء بخروج شي من غير السبلين كدم
الفصد والحجامة والقيء والرعاف سواء قل ذلك او كثر . وبهذا قال ابن عمر وابن عباس
وابن ابي اوفى وجابر وابو هريرة وعائشة وابن المسيب وسالم بن عبد الله بن عمر والقاسم بن

محمد وطائوس وعطاء ومكحول وربيعه ومالك وابو ثور
وداود - رضي الله عنهم - (٧٨) .

المذهب الثاني - ينقض الوضوء بدم الفصد وغيره من الدماء . وهو مذهب ابي حنيفة
والثوري والاوزاعي واسحاق واحمد وروي عن عمر وعلي وزفر - رضي الله عنهم - (٧٩)
ادلة المذاهب :

ادلة المذهب الاول - استدل اصحاب هذا المذهب بادلة منها :

اولا - ما روى عن انس - رضي الله عنه - ان النبي - صلى الله عليه
وسلم - : (احتجم وصلى ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجمه) (٨٠) . فالحديث يدل
على ان خروج الدم لا ينقض الوضوء (٨١) .
ورد - بضعف الحديث (٨٢) .

ثانياً - وبحديث جابر - رضي الله عنه - : (ان رجلين من أصحاب رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - حرسا المسلمين في غزوة ذات الرقاع فقام أحدهما يصلي فجاء رجل
من الكفار فرماه بسهم فوضعه فيه ، فنزعه ثم رماه بأخر ثم ركع وسجد ودمائه تجري) . (٨٣)
قال الامام النووي : (واحتج به ابو داود . وهو حديث حسن ، وموضع الدلالة فيه :
انه خرج دماء كثيرة واستمر في الصلاة ولو نقض بالدم لما جاز بعده الركوع والسجود واتمام
الصلاة ، وعلم ذلك النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم ينكره) . (٨٤)
واجيب - يحتمل ان النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يعلم بحاله على الفور ، ثم
علم فامر بالإعادة بغير علم الراوي . (٨٥)

ثالثاً - ولان ما لا يبطل قليله ، لا يبطل كثيره كالجشاء ، قال النووي : (وهذا قياس
الشافعي) . (٨٦)

وقال القاضي عبد الوهاب : (ولانه خارج من غير السبلين ، وما كان كذلك لا ينقض
الوضوء قليله فلم ينقضه كثيره ، أصله العرق ، عكسه البول) . (٨٧)
واجيب - ان القياس ممتنع في هذا الباب ، لان علة النقض غير معقولة المعنى . (٨٨)
ادلة المذهب الثاني - واستدلوا بادلة منها :

أولاً - مارواه تميم الداري - رضي الله عنه - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم انه قال : (الوضوء من كل دم سائل) ^(٨٩) .

قال الامام العيني : (معناه : توضأ من كل دم سائل من البدن) . ^(٩٠)

واجيب - انه حديث مرسل ومنقطع ، لان عمر بن عبد العزيز لم يسمع تيمماً . ^(٩١)

ثانياً - ما روى عن ابن عمر - رضي الله عنهما - : (انه كان اذا رجع فتوضأ ولم يتكلم ثم رجع وبني على ما قد صلى) . ^(٩٢)

واجيب - انه يحمل على غسل مكان الدم . ^(٩٣)

والراجع - هو ما ذهب اليه اصحاب المذهب الاول - من ان دم الفصد غير ناقض للوضوء - لقوة ادلتهم النقلية ولما استدلوا به من قياس العكس ، ولان الواجب البقاء على البراءة الاصلية . ^(٩٤)

المسألة الثانية - طهارة الشعر المأخوذ من الحيوان حال حياته :

نقل الامام النووي عن امام الحرمين وغيره انه كان القياس بنجاسته كسائر اجزاء الحيوان المنفصلة في الحياة ، ولكن اجمعت الامة على طهارتها لمسيس الحاجة اليها في ملابس الخلق ومعاشهم وليس في شعر المذكيات كفاية لذلك . ^(٩٥)

وقال العلامة العيني : (وأصل القضية يرجع الى قولنا - هذا الشيء لا حياة فيه ، لانه لا يتألم بقطعه ، وكل ما لا يتألم بقطعه لا حياة فيه ، فهذا الشيء لا حياة فيه ، وما لا حياة فيه يحكم بطهارته) . ^(٩٦)

وقال الامام الباجي : (يجوز اخذ الشعر من الحيوان لعدم احلال الروح فيه ، عكس اخذ العضو منه حال حياته ، فإنه يمنع لأحلال الروح فيه) . ^(٩٧)

المسألة الثالثة - عبور الحائض في المسجد :

اختلف العلماء في حكم عبور الحائض في المسجد الى مذهبين :

المذهب الاول - اباحة دخول المسجد على وجه العبور من غير مكث ، والمرور بأن كان فيه طريق يمر فيه الناس . وهو قول الحسن البصري ، وابن المسيب ، وابن دينار والشافعي واحمد - رضي الله عنهم - . ^(٩٨)

قال النووي : (فمذهبنا انه يحرم على الحائض المكث في المسجد جالسا او قائما او مترددا او على أي حال كان ، متوضا كان او غيره ، ويجوز له العبور من غير مكث ، سواء كان له حاجة ام لا ، وحكى ابن المنذر مثل هذا عن عبد الله بن مسعود وابن عباس وسعيد بن المسيب والحسن البصري وسعيد بن جبير ، وعمر بن دينار ومالك - رضي الله عنهم -) .
(٩٩)

المذهب الثاني - منع الحائض من العبور في المسجد وبه قال الثوري وابن راهويه وابو حنيفة والمشهور من مذهب مالك وهو المروي عن ابن مسعود - رضي الله عنهم - (١٠٠) . وقال الشوكاني : (المنع هو المشهور من مذاهب العلماء) . (١٠١)
أدلة المذاهب :

ادلة المذهب الاول - استدل اصحاب هذا المذهب بأدلة منها :
اولا- قوله تعالى : (لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل) (١٠٢)
قال الامام الشافعي : (لانه ليس في الصلاة عبور سبيل ، انما عبور السبيل في موضعها وهو المسجد) (١٠٣) .

واجيب - من وجهين :
الاول - ان (الا) هنا بمعنى (لا) ونظيره قوله تعالى : (وما كان المؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ) (١٠٤) والمعنى : لا خطأ . (١٠٥)
الثاني - ان المراد بعابر السبيل المسافرين ، لان المسافر ، قد يفوته الماء ، فخص بذلك .
(١٠٦)

ثانيا- ولان الحيض حدث يمنع اللبث في المسجد ، فلم يمنع العبور فيه كالجنب ، فالاصل - الجنبه ، والحكم فيه - جواز عبور الجنب في المسجد ، والفرع - عبور الحائض ، والعلة- الحدث . (١٠٧)

ادلة المذهب الثاني - واستدل اصحابه بأدلة منها :
اولا- قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : (لا احل المسجد لحائض ولا جنب) . (١٠٨)

قال العيني : وهو باطلأقه حجة على الشافعي .^(١٠٩)
واجيب - فهو ان صح حمل على المكث في المسجد جمعا بين الادلة .^(١١٠)
ثانيا- ولانه موضع لا يجوز المكث فيه ، فكذا العبور ، كالدار المغصوبة .^(١١١)
واجيب - ان قياسه على الدار المغصوبة منتقض بموضع الخمر والملاهي والطرق الضيقة^(١١٢)

والراجح - هو المذهب الأول للادلة التي سبقت ولما يأتي :
أولا - لقول ابن رشد : (وأما من منع العبور في المسجد فلا اعلم له دليلا الا ظاهر ما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - انه قال : (لا احل المسجد لجنب ولا حائض) .^(١١٣)
وهو حديث غير ثابت عند اهل الحديث^(١١٤)
ثانيا - ان البراءة الاصلية قاضية بالجواز .^(١١٥)
المسألة الرابعة - الصلاة على النبي في التشهد الاول :
قال ابن القيم : (اختلف العلماء في حكم الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - في التشهد الاول الى مذهبين)^(١١٦)
المذهب الاول - يستحب الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - في التشهد الاول .

قال ابن القيم (هذا هو المشهور من مذهب الشافعي ، وهو قوله الجديد)^(١١٧) . ونقله ابن قدامة عن الامام الشعبي^(١١٨)
المذهب الثاني - لا تشرع الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - في التشهد الاول .

قال الامام النووي : (وبه قطع ابو حنيفة واحمد واسحاق ، وهو قول الشافعي في (القديم) ، وحكى عن الشعبي والنخعي والثوري) .^(١١٩)
ادلة المذاهب :

ادلة المذهب الاول - استدل المذهب الاول بأدلة منها :
اولا - ما رواه الدار قطني عن عبد الله بن بريدة عن ابيه - رضي الله عنهم - انه قال :
قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (يا بريدة اذا صليت في صلاتك فلا تترك

الصلاة علي ، فانها زكاة الصلاة) . (١٢٠) قالوا : وهنا يعم الجلوس الاول والاخير .
(١٢١)

ثانيا - ولان الله تعالى امر المؤمنين بالصلاة والتسليم على رسوله - صلى الله عليه وسلم - فدل على انه حيث شرع التسليم عليه ، شرعت الصلاة عليه ، ولهذا سأله الصحابة - رضي الله عنهم - عن كيفية الصلاة عليه ، وقالوا : (قد علمنا كيف نسلم عليك ، فكيف نصلي عليك) (١٢٢) ، فدل على ان الصلاة عليه مقرونة بالسلام عليه - صلى الله عليه وسلم - ومعلوم - ان المصلي يسلم على النبي - صلى الله عليه وسلم - فيشرع له ان يصلي عليه . (١٢٣)

ثالثا - ولانه قعود شرع فيه التشهد فشرع فيه الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - كالقعود في آخر الصلاة . (١٢٤)

ادلة المذهب الثاني - استدل هؤلاء بأدلة منها :

اولا - قول ابن مسعود - رضي الله عنه - وفيه : (علمني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - التشهد في وسط الصلاة وآخرها ، فان كانت وسط الصلاة نهض اذا فرغ من التشهد ، وان كان في آخر الصلاة دعا لنفسه بما شاء) . (١٢٥)

قال العيني : رواه احمد في (مسنده) وهو حجة على الشافعي فيما ذهب اليه . (١٢٦)

ثانيا - ولانه لو كانت الصلاة عليه في هذا الموضوع مشروعة فيها لشرع فيها ذكر ابراهيم وآل ابراهيم ، لانها صفة الصلاة المأمور بها . (١٢٧)

ثالثا - ولاستدلواهم بقياس العكس ، ومقتضاه : ان الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - غير مستنونة في التشهد الاول ، اذ لو كان من سنته لسن فيه الدعاء ، كما ان التشهد الاخير لما كان من سنته الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - كان من سنته الدعاء . (١٢٨)

والراجح - هو المذهب الثاني لامور منها :

اولا - لان ما استدلووا به من الحديث ضعيف ، وقد ضعف بعمر بن شمر . (١٢٩)

ثانيا - ولانه لم يثبت عنه - صلى الله عليه وسلم - انه كان يفعل ذلك فيه ، ولا علمه الامة ، ولا يعرف احدا من الصحابة استجبه . (١٣٠)

المسألة الخامسة - اشتراط الصوم في الاعتكاف :

اختلف العلماء في اشتراط الصوم في الاعتكاف الى مذهبين :

المذهب الاول - يشترط الصوم في الاعتكاف ، وهو مذهب علي ، وابن عمر ، وابن عباس وعائشة ، وعامر الشعبي وابراهيم النخعي ومجاهد والقاسم ، ونافع وابن المسيب والاوزاعي والزهري ، وبه قال ابو حنيفة ومالك والثوري والحسن بن حي والشافعي في قوله (القديم) رضي الله عنهم . (١٣١)

المذهب الثاني - لم يشترط الصوم في الاعتكاف . وروى ذلك عن علي وابن مسعود ، وابن المسيب وعمر بن عبد العزيز ، والحسن البصري ، وعطاء ، وطاوس ، وهو مذهب اسحاق والشافعي واحمد . وقال ابن القيم : (وهو الذي كان يرححه شيخ الاسلام ابو العباس ابن تيمية) . (١٣٢)

ادلة المذاهب :

ادلة المذهب الاول - استدل اصحاب هذا المذهب بأدلة منها :

اولا- حديث عائشة - رضي الله عنها - انها قالت : (السنة على المعتكف ان لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ، ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة الا ما لا بد منه ، ولا اعتكاف الا بصوم ، ولا اعتكاف الا في مسجد جامع) . (١٣٣)

واجيب من وجهين :

اولاً - ان الحديث تفرد به سويد عن سفيان بن حسين ، قال النووي : (وسويد بن عبد العزيز ضعيف باتفاق المحدثين) . (١٣٤)

ثانياً - لم يقل احد في حديث عائشة هذا (السنة) الا عبد الرحمن بن اسحاق ، ولا يصح هذا الكلام عندهم الا من قول الزهري ، وان كان الامر هكذا بطل ان يجري مجرى المسند . (١٣٥)

ثانيا - قال ابن رشد والسبب في اختلافهم : (ان اعتكاف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - انما وقع في رمضان) فمن رأى ان الصوم المقترن باعتكافه هو شرط في الاعتكاف - وان لم يكن الصوم للاعتكاف نفسه - قال : لا بد من الصوم مع الاعتكاف . (١٣٦)

واجيب من وجهين :

اولاً - انه ثبت ان النبي - ص - اعتكف في العشر الاول من شوال ، وهذا يتناول يوم العيد ، ويلزم من صحته ان الصوم ليس بشرط ^(١٣٧) .
ثانياً - ولانه لو كان الصوم شرطاً لم يصح الاعتكاف في رمضان ، لان صومه مستحق لغير الاعتكاف . ^(١٣٨)

ثالثاً - واستدلوا بقياس العكس بقولهم : لما وجب الصوم شرطاً للاعتكاف بنذر الصوم ، وجب بدون نذره كالصلاة لما لم تجب شرطاً بنذرها مع الاعتكاف لم تجب في الاعتكاف بدون النذر ^(١٣٩) ، فقد اثبتوا نقيض حكم الاصل في الفرع لتناقضهما في العلة ^(١٤٠) .
فالاصل المقيس عليه - هو الصلاة ، وحكمها - عدم وجوبها شرطاً في النذر المطلق، وعلته - عدم وجوبها شرطاً في النذر بقيد الصلاة . والفرع - هو الصوم ، وحكمه - الوجوب شرطاً في النذر المطلق ، وعلته - وجوبه شرطاً في النذر بقيد الصوم . ^(١٤١)

ادلة المذهب الثاني - استدل اصحاب هذا المذهب بأدلة منها :

اولاً- ما رواه البخاري عن ابن عمر - رضي الله عنهما - انه قال : (يارسول الله - صلى الله عليه وسلم - اني نذرت في الجاهلية ان اعتكف ليلة في المسجد الحرام ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - أوف بنذرك) . ^(١٤٢) قالوا : والليل ليس محلاً للصوم ، فلو كان شرطاً لامره به ^(١٤٣)

واجيب :

انه تعقب بما في رواية (يوما) بدل (ليلة) فمن اطلق ليلة اراد بيومها ، ومن اطلق يوماً اراد بليته ، وقد ورد الامر بالصوم عند ابي داود ، ولفظه : (قال له النبي - ص - اعتكف وصم) ^(١٤٤) وان كان في اسنادهما راو ضعيف ، الا انه انجبر بظاهر الاية ، ودعوى ان رواية (يوما) شاذة ، لا يسمع مع امكان الجمع . ^(١٤٥)

والراجح - هو قول المذهب الثاني لما مر من ادلتهم ، ولما يأتي :

اولاً- انه لم يصح في اشتراطه شيء عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . وما قيل انه مرفوع لم يصح . ^(١٤٦)

ثانياً- ولانه عبادة تصح في الليل ، فلم يشترط له الصيام كالصلاة . ^(١٤٧)

ثالثا- ولأن إيجاب الصوم حكم ، لا يثبت الا بالشرع ، ولم يصح فيه نص ولا اجماع . (١٤٨)

رابعا- ان ما ورد من اعتكاف النبي - صلى الله عليه وسلم - واصحابه - رضي الله عنهم - في رمضان محمول على الاستحباب ، لا على الاشتراط للجمع بين الاحاديث ، مع انه لا يلزم من مجرد الاعتكاف في رمضان اشتراط الصوم . (١٤٩)

الخاتمة

بعد هذا العرض المتواضع للعكس وما يتعلق به من المسائل البارزة توصلت الى الامور
الآتية :

- اولاً - ان علماء اصول الفقه اشترطوا شروطا كثيرة للعلة في القياس الاصولي .
- ثانياً - اختلفوا في تعليل الحكم الواحد بعلة متعددة ، بعد اتفاقهم على وحدة العلة اذا كانت لجنس الحكم .
- ثالثاً - ادى اختلافهم في التعليل بعلة ، الى الاختلاف في كون العكس شرطاً في صحة العلة وان عدم العكس يقدر فيها ام لا ؟
- رابعاً - ذهب جمهور القائلين بعدم شرطية العلة الى ان العلة المنعكسة من المرجحات القوية عند التعارض .
- خامساً - ان قياس العكس حجة عند جمهور العلماء من الاصوليين والفقهاء .
- سادساً - استدلوا بقياس العكس في بعض الفروع الفقهية ، وقد ذكرنا جملة منها في هذا البحث .
- سابعاً- ترجح لدى الباحث ان العكس ليس بشرط في العلة ، وانه من المرجحات عند تعارض الاقيسة .
- ثامناً - وترجح لديه حججة قياس العكس ، لقوة ادلة الذين احتجوا به ، ولدقتهم في الاستدلال به .

الهوامش

١. ينظر : معجم مقاييس اللغة ، للعلامة ابي الحسين احمد بن فارس : ص ٦٦٢ ، ومعجم الصحاح ، للامام اسماعيل بن حماد الجوهري : ص ٧٣٠ ، والمصباح المنير ، للامام احمد بن محمد الفيومي : ص ٢٢٦ .
٢. ينظر : المستصفي في علم الاصول ، للامام ابي حامد محمد بن محمد الغزالي : ص ٣٣٨ ، والاحكام في اصول الاحكام ، للعلامة سيف الدين علي بن علي الامدي : ٢١٧/٣ ، ولباب المحصول في علم الاصول ، للعلامة الحسين بن رشيق المالكي : ٦٨٢/٢ ، وجمع الجوامع مع حاشية البناني ، للامام تاج الدين عبد الوهاب السبكي ٣٠٥/٢ ونشر البنود على مراقبي السعود ، للعلامة سيدي عبدالله العلوي الشنقيطي : ١٣٨/٢ ومذكرة في اصول الفقه للشيخ محمد الامين الشنقيطي : ص ٣٣٤ .
٣. ينظر كشف الاسرار عن اصول البزدوي ، للعلامة عبد العزيز احمد البخاري : ٩٧/٤ ، والتوقيف على مهمات التعاريف ، للعلامة عبد الرؤوف المناوي : ص ٥٢٢ .
٤. التعريفات . للشريف علي بن محمد الجرجاني : ص ١١٥-١٢٥ .
٥. الاحكام في اصول الاحكام ، للامدي : ٢١٧/٣ .
٦. ينظر : التعريفات : ص ١٢٥ ، ومفتاح الوصول الى بناء الفروع على الاصول ، للامام محمد بن احمد التلمساني ص ٦٨٣ .
٧. ينظر : الابهاج في شرح المنهاج ، للامام علي بن عبد الكافي السبكي : ٢٤٦٤/٦ .
٨. الاحكام في اصول الاحكام ، للامدي : ٢١٧/٣ .
٩. ينظر : الاستعداد لرتبه الاجهاد ، للامام محمد بن علي : ٩٩٨/٢ .
١٠. المسودة ، لابن تيمية : ٧٩٠/٢ .
١١. ينظر : احكام الفصول في احكام الاصول ، للامام ابي الوليد سليمان بن خلف الباجي : ص ٥٥٧ ، والمسودة ، لال تيمية : ٧٩٠/٢ .
١٢. ينظر : العدة في اصول الفقه ، للقاضي ابي يعلي محمد بن الحسين الغراء : ٣٣٨ /٢ ، والمنحول ، لابي حامد الغزالي : ص ٥١٧ ، ولب المحصول في علم الاصول ، للعلامة الحسين بن رشيق المالكي : ٦٨/٢ ، والتلويح على التوضيح ، للعلامة مسعود بن

عمر التفتازاني : ١٧٤/٢ . والبحر المحيط ، للعلامة محمد بن بهادر الزركشي : ٤ / ٢٥٠ .

١٣. ينظر : المستنصر الغزالي : ص ٣٣٨ ، والاستعداد لرتبه الاجهاد : ٢ : ٩٩٩ .
١٤. قال الزركشي : (العلة تنقسم الى قسمين : علية - وهي لا تصير علة يجعل جاعل ، بل بنفسها ، وهو موجبة لا تتغير بالازمان كحركة المتحرك . وشرعية - وهي التي صارت علة يجعل جاعل كالاسكار في الخمر ، وتخصص بزمان دون زمان ، ولا تخصص بعين دون عين) . (البحر المحيط : ١٠٣/٤) .

١٥. ينظر : احكام الفصول في احكام الاصول ، للامام ابي الوليد الباجي : ص ٥٥٨ ، وبيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ، للامام محمود بن عبد الرحمن الاصفهاني : ٧٠٧/٢ - ٧٠٨ .

١٦. ينظر: الاستعداد لرتبة الاجتهاد : ٩٩٨/٢ .

١٧. ينظر : الاحكام في اصول الاحكام ، للامدي : ٢١٨/٣ ، ورفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، للامام عبد الوهاب بن علي السبكي : ٢٢١/٤ ، واصول الفقه عند القاضي عبد الوهاب البغدادي ، للدكتور عبد المحسن بن محمد الرئيس : ص ٥٣٠ .

١٨. البحر المحيط ، للزركشي : ١٥٧/٤ .

١٩. رواه مسلم في صحيحه : برقم (١٩٧١) ص ، كتاب : الاضاحي ، باب : بيان ما كان من النهي عن اكل لحوم الاضاحي .

٢٠. ينظر : تفسير اضواء البيان ، للشيخ محمد الامين الشنقيطي : ٤٤٠/٥ .

٢١. ينظر : ارشاد الفحول ، للعلامة محمد بن علي الشوكاني : ١١٦/٢ .

٢٢. ينظر : اصول الفقه للعلامة خضري بك : ص ٤٠٢ .

٢٣. ينظر: احكام الفصول ، للباجي : ص ٥٥٧ ، والمستنصر ، للغزالي : ص ٣٣٨

٢٤. ينظر : ارشاد الفحول ، للشوكاني : ١١٦/٢ .

٢٥. ينظر : الابهاج في شرح المنهاج ، للسبكي : ٢٤٦٤/٦ .

٢٦. ينظر : تنقيح الفصول ، للعلامة احمد بن ادريس القراني : ص ٤٠١ ، وارشاد الفحول ، للشوكاني : ١٥١/٢ .

٢٧. جمع الجوامع مع حاشية البناتي ، للسبكي : ٣٠٥/٢ .
٢٨. ينظر : الابهاج في شرح المنهاج ، للسبكي : ٢٤٦٤/٦ .
٢٩. ينظر : الابهاج ، للسبكي : ٢٤٦٥/٦ . والكوكب الساطع ، للامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي : ٦٤٠/٢ .
٣٠. ينظر : الغيث الهامع ، للعلامة ابي زرعة العراقي : ٧٥٢-٧٥١/٣ .
٣١. ينظر : جمع الجوامع ، للسبكي : ٤٧٢/٢ .
٣٢. ينظر : الغيث الهامع ، لابي زرعة : ٧٥٢/٣ .
٣٣. ينظر : البحر المحيط ، للزركشي : ٤٧٨/٤ .
٣٤. ينظر : نفس المصدر
٣٥. والاخالة : ما يعبر عنها بالمناسبة ، وهي من الطرق العقلية في اثبات العلة . (البحر المحيط ، للزركشي : ١٨٦/٤)
٣٦. ينظر : البحر المحيط : ٤٧٨/٤ .
٣٧. ينظر : نشر البنود ، للسيد عبد الله العلوي الشنقيطي : ٢٠١/٢ ، وسلم الثبوت : ٣٢٦/٢ .
٣٨. ينظر : كشف الاسرار ، للامام عبد الله بن احمد النسفي : ٣٧٨/٢ .
٣٩. ينظر : كشف الاسرار ، للامام عبد الله بن احمد النسفي ، والتعارض والترجيح بين الادلة الشرعية ، للسيد عبد اللطيف البرزنجي : ٤١٢/٢ .
٤٠. ينظر : شرح المنار وحواشيه في علم الاصول : ص ٨٧٨ ، مسلم الثبوت : ٣٢٦/٢ .
٤١. ينظر : الام ، للامام محمد بن ادريس الشافعي : ٥٩/٢ ، والمغني ، لابن قدامة : ص ٦٠ ، والبنية شرح الهداية : للعلامة محمود العيني : ٢٤٣/١ . وفتح باب العناية ، للعلامة علي القاري : ٥٤/١ .
٤٢. جمع الجوامع مع حاشية البناتي : ٣٢٤/٢ ، ومفتاح الوصول ، للتلمساني : ص ٧٣١ ، والبحر المحيط ، للزركشي : ٤١/٤ .
٤٣. ينظر : الاحكام في اصول الاحكام ، للامدي : ١٦٧/٣ ، وكشف الاسرار ، لعبد العزيز البخاري : ٨٦/٤ ، ومسلم الثبوت : ٣٥٤/٢ .

٤٤. اعلام الموقعين عن العالمين : للامام ابن قيم الجوزية : ١٦٠/١ .
٤٥. ينظر : المسودة ، لال تيمية : ٧٩١/٢ .
٤٦. ينظر : الاحكام في اصول الاحكام ، للامدي : ١٦٩/٣ ، والتقريب والتحجير ، لابن امير الحاج : ١٥٧/٣ ، وشرح الكوكب المنير ، لابي البقاء محمد الفتوحى المعروف بابن النجار : ص ٤٥٧ .
٤٧. ينظر : البحر المحيط ، للزركشي : ٤١/٤ ، والفائق في اصول الفقه ، للعلامة صفي الدين الهندي : ٢١٨/٢ ، والمسودة لال تيمية : ٧٩١/٢ .
٤٨. ينظر : التقرير والتحجير ، لابن امير الحاج : ١٥٦/٣ .
٤٩. ينظر : التقرير والتحجير ، لابن امير الحاج : ١٥٦/٣ ، والبحر المحيط ، للزركشي : ٤١/٤ ، وشرح الكوكب المنير ، للفتوحى : ص ٤٥٦ .
٥٠. ينظر : الاحكام في اصول الاحكام ، للامدي : ١٦٩/٣ ، والتقريب والتحجير ، لابن الحاج : ١٥٦/٣ ، والبحر المحيط ، للزركشي : ٤٢/٤ .
٥١. ينظر : العدة في اصول الفقه ، لابي ليلي : ٣٣٨/٢ .
٥٢. المسودة : ٧٩٢/٢ .
٥٣. البحر المحيط : ٤٢/٤ .
٥٤. ينظر : احكام الفصول ، للباجي : ص ٦٠٥ ، والبحر المحيط : ٤٢/٤ ، وشرح الكوكب المنير ، للفتوحى : ص ٤٥٦ .
٥٥. ينظر : البحر المحيط : ٤٢/٤ ، والاستعداد لرتبة الاجتهاد ، لابن نور الدين : ٩٧٦/٢ .
٥٦. ينظر : التقرير والتحجير ، لابن الحاج : ١٥٦/٣ .
٥٧. ينظر : البحر المحيط ، للزركشي : ٤٢/٤ ، التقرير والتحجير ، لابن الحاج : ١٥٦/٣ .
٥٨. هامش لباب المحصول ، لابن رشيق : ٦٨٢/٢ .
٥٩. البحر المحيط : ٤٢/٤ .
٦٠. المسودة : ٧٩٢/٢ .
٦١. سورة النساء : الاية ٨٢ .

٦٢. ينظر : البحر المحيط ، للزركشي : ٤/٤٢ ، وشرح الكوكب المنير ، للفتوحى : ص ٤٥٦ .
٦٣. سورة النحل : الآية : ٧٥ .
٦٤. ينظر : القياس في القرآن الكريم والسنة النبوية ، للسيد وليد علي الحسين : ص ١١٢ .
٦٥. سورة فاطر : الآية ١٢ .
٦٦. ينظر : القياس في القرآن الكريم والسنة النبوية ، للسيد وليد الحسين : ص ١١٢ .
٦٧. رواه مسلم في صحيحه ، برقم (١٠٠٦) ، كتاب : الزكاة ، باب الصدقة على كل نوع من المعروف ، وابن حبان في صحيحه : ٦/٢٧٥ ، وقال : (هذا الخبر اصل في المقاييس في الدين) .
٦٨. شرح صحيح مسلم ، للامام محي الدين النووي : ٧/٩٢ - ٩٣ .
٦٩. البدر الطالع في شرح جمع الجوامع ، للعلامة البناي : ٢/٢٧١ .
٧٠. رواه البخاري في صحيحه برقم : (١٢٣٨) كتاب : الجنائز ، باب : من كان آخر كلامه (لا اله الا الله) .
٧١. ينظر : شرح الكوكب المنير ، الفتوحى : ص ٤٥٦ .
٧٢. ينظر : البحر المحيط ، للزركشي : ٤/٤٢ .
٧٣. سورة النساء : الآية : ٨٢ .
٧٤. سورة الانبياء : الآية : ٢٢٠ .
٧٥. ينظر : البحر المحيط ، للزركشي : ٤/٤٢ .
٧٦. ينظر : العدة في اصول الفقه ، لابي يعلى : ٢/٣٤٧ ، والبحر المحيط : ٤/٤٢ والاستعداد لرتبة الاجتهاد ، لابن نور الدين : ٢/٩٧٦ .
٧٧. بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، لابن رشد : ١/٤٨٢ .
٧٨. المجموع شرح المذهب ، للنووي : ٢/٤٦ ، وينظر : نيل الاوطار ، للامام محمد بن علي الشوكاني : ١/٢٣٧ .
٧٩. ينظر : المغني ، لابن قدامة : ص ٨٢ ، والمجموع ، للنووي : ٢/٤٦ ، والبنية شرح الهداية ، للعيني : ١/٢٦٢ ، ونيل الاوطار ، للشوكاني : ١/٢٣٧ .

- ٨٠ . رواه الدار قطني في سنته : برقم (٥٤٥) كتاب : الطهارة ، باب : الوضوء من الخارج البدن ٠٠٠٠ ونحوه ص ٣٥٨ .
- ٨١ . ينظر : المجموع شرح المذهب : ٤٦/٢ ، ونيل الاوطار : ٢٣٩/١ .
- ٨٢ . ينظر : المجموع شرح المذهب : ٤٦/٢ ، والبنية شرح الهداية : ٢٦١/١ .
- ٨٣ . رواه البخاري في صحيحه : ص ٥٨ ، برقم (٣٥) كتاب الوضوء ، باب : من لم يرى الوضوء الا من المخرجين .
- ٨٤ . المجموع شرح المذهب : ٤٧/٢ ، وينظر : فتح باب العناية لابي الحسن علي القاري : ٦١/١ .
- ٨٥ . ينظر : بداية المجتهد ، لابن رشد : ٢٦٠/١ ، وفتح باب العناية : ٦٢/١ .
- ٨٦ . المجموع : ٤٧/٢ .
- ٨٧ . الاشراف على نكت مسائل الخلاف ، للقاضي عبد الوهاب البغدادي : ١٥٢/١ .
- ٨٨ . ينظر : المجموع : ٤٧/٢ .
- ٨٩ . رواه الدار قطني : برقم (٥٦٩) ، ٣٦٩/١ ، كتاب الطهارة ، باب : الوضوء من الخارج من البدن .
- ٩٠ . البنية شرح الهداية : ٢٦٢/١ .
- ٩١ . ينظر : المجموع : ٤٨/١ .
- ٩٢ . رواه البيهقي في السنن الكبرى : ٢٥٦/٢ ، وصححه .
- ٩٣ . ينظر : البنية : ٢٦٤/١ .
- ٩٤ . ينظر : نيل الاوطار : ٢٣٧/١ .
- ٩٥ . ينظر : المجموع : ١٢٩/١ .
- ٩٦ . البنية : ٤٢٧/١ .
- ٩٧ . احكام الفصول ، للباقي : ص ٦٠٥ .
- ٩٨ . ينظر : بداية المجتهد : ٥٤١/١ ، والمغني : ص ١٣١ .
- ٩٩ . المجموع : ١٢٨/٢ . وينظر : بداية المجتهد : ٥٤٠/١ .
- ١٠٠ . ينظر : بداية المجتهد : ٥٤١/١ ، والبنية : ٦٤٣/١ .

١٠١. نيل الاوطار : ٢٨٦/١ .
١٠٢. سورة النساء : ٩٢ .
١٠٣. المجموع : ١٢٩/٢ .
١٠٤. ينظر : المجموع : ١٢٩/٢ ، والبنية : ٦٤٣/١
١٠٥. ينظر : البنية : ٦٤٣/١
١٠٦. نفس المصدر
١٠٧. ينظر : الاستعداد لرتبة الاجتهاد ، لابن نور الدين : ٩٧٦/٢ .
١٠٨. رواه ابو داود في سننه : ص ٤٠ ، برقم (٢٣٢) كتاب: الطهارة ، باب : في الجنب يدخل السجد .
١٠٩. البنية : ٦٤٣/١ ، وينظر : المجموع : ١٣٠/٢ .
١١٠. ينظر : المجموع : ١٣٠/٢ ، ونيل الاوطار : ٢٨٦/١ .
١١١. ينظر : المجموع : ١٣٠/٢ .
١١٢. نفس المصدر .
١١٣. سبق تخريجه .
١١٤. بداية المجتهد : ٥٤١/١ .
١١٥. ينظر : نيل الاوطار : ٢٢٨/١ .
١١٦. جلاء الافهام في فضل الصلاة والسلام على خير الانام ، لابن القيم : ص ٣٣٢ .
١١٧. نفس المصدر . وينظر : الام ، للشافعي : ٢٧١/٢ ، والمجموع : ٣٠٦/٣ .
١١٨. ينظر : المغني : ص ٢٢ .
١١٩. المجموع : ٣٠٦/٣ ، وينظر : جلاء الافهام : ص ٣٣٢ ، والبنية : ٢٧٠/٢ .
١٢٠. رواه الدار قطني : برقم (١٣٢٤) كتاب الصلاة ، باب : وجوب الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - في التشهد .
١٢١. ينظر : جلاء الافهام : ص ٣٢١ .
١٢٢. رواه الدار قطني في سننه : ١٢/٢ ، برقم : (١٣٢٣) كتاب الصلاة ، باب وجوب الصلاة على النبي في التشهد .

- ١٢٣ . ينظر : جلاء الافهام :ص ٣٢١ .
- ١٢٤ . ينظر : المهذب بشرح النووي : ٣٠٦/٣ ، ومغني المحتاج ، للخطيب الشربيني : ٢٦٨/١ .
- ١٢٥ . رواه الامام احمد في مسنده : ١٨٦/٩ وينظر : نصب الراية في تخریج احاديث الهداية ، للامام الزيلعي : ٣٩٨/٢ و ٤١٣/٣ .
- ١٢٦ . البناية شرح الهداية : ٢٧٠/٢ .
- ١٢٧ . نفس المصدر .
- ١٢٨ . ينظر : العدة في اصول الفقه ، لابي يعلي : ٣٤٧/٢ ، ومفتاح الوصول ، للتلمساني : ص ٧٣١ وجلاء الافهام :ص ٣٢٢ .
- ١٢٩ . ينظر : جلاء الافهام :ص ٣٢٢ .
- ١٣٠ . ينظر : بداية المجتهد : ٢٤١/٣ ، والمغني : ص ٦٣٥ ، والبناية : ١٢٢/٤ .
- ١٣١ . ينظر : بداية المجتهد : ٢٤١/٣ ، والمجموع : ٣٣٠/٦ .
- ١٣٢ . زاد المعاد ، لابن القيم : ١٣٢/٢ .
- ١٣٣ . رواه ابو داود في سننه : ص ٣٧٥ برقم : (٢٤٧٣) كتاب الصوم ، باب : المعتكف ليود المريض .
- ١٣٤ . المجموع : ٣٣٠/٦ ، وينظر : البناية : ١٢٣/٤ .
- ١٣٥ . ينظر : سنن الدر قطني : ٤٢٩/٢ ، وبداية المجتهد : ٣٤٢/٣ .
- ١٣٦ . بداية المجتهد : ٣٤١/٣ .
- ١٣٧ . ينظر : المجموع : ٣٣١/٦ .
- ١٣٨ . نفس المصدر .
- ١٣٩ . ينظر : الاشراف على نكت مسائل الخلاف ، للقاضي عبد الوهاب : ٤٥٣-٤٥٢/١ .
- ١٤٠ . ينظر : التقرير والتحبير ، لابن الحاج : ٣٥٦/٣ .
- ١٤١ . نفس المصدر .

١٤٢. صحيح البخاري : ص ٣٥٥ : رقم : (٢٠٣٢) كتاب الاعتكاف ، باب الاعتكاف ليلا .
- ١٤٣ . ينظر : المفني : ص ٦٣٥ ، والبنية شرح الهداية : ١٢٣/٤ ، وشرح الزرقاني على موطأ الامام مالك : ٢٧٩/٢ .
- ١٤٤ . رواه ابو داود : (٣٧٥) برقم (٢٤٧٤) . كتاب الصوم ، باب : المعتكف ليود المريض ، والدار قطني ٤٢٨/٢ ، برقم (٢٣٢٧) .
- ١٤٥ . ينظر : شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك : ٢٧٩/٢ .
- ١٤٦ . ينظر : سبل الجرار ، للشوكاني : ٦٥/٢ .
- ١٤٧ . ينظر : المغني : ص ٦٣٤ .
- ١٤٨ . نفس المصدر .
- ١٤٩ . ينظر : الاستذكار ، لابن عبد البر : ٣٩٢/٣ .

المصادر

اولاً - كتب آيات الاحكام :

١ - احكام القرآن ، لابي بكر بن علي الرازي المشهور (بالخصاص) دار الفكر ، بدون تاريخ .

٢ . احكام القرآن ، للامام عماد الدين بن محمد الطبري المعروف (بالكيا الهراس) ط ١ ، ١٤٢٤ هـ ، ٢٠٠٤ م ، بيروت ، تحقيق : موسى محمد علي والدكتور . عزت علي عيد .

ثانياً - كتب الحديث النبوي وشروحه :

٣ . الاستذكار ، للامام ابي عمر ابن عبد البر ، تحقيق : سالم محمود محمد علي ، دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ٢٠٠٦ ، بيروت .

٤ . زاد المعاد في هدى خير العباد ، للعلامة ابن قيم الجوزية ، تحقيق : مصطفى عبد القادر ، دار الكتب العلمية ط ٣ ، ٢٠٠٤ ، بيروت .

٥ . سنن ابي داود ، للامام سليمان بن الاشعث السجستاني ، دار الفكر ، بدون تاريخ التحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .

٦ . سنن ابي داود ، للامام سليمان بن الاشعث السجستاني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار المعارف ، الرياض ، بدون تاريخ

٧ . سنن الترمذي ، للامام محمد بن عيسى الترمذي السلمي ، دار الاحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون تاريخ تحقيق : احمد محمد شاكر واخرون .

٨ . سنن الدار قطني ، للحافظ علي بن عمر ، دار المعارف ، ط ١ ، ١٤٢٢-٢٠٠١ ، بيروت .

٩ . سنن النسائي ، للامام احمد شبيب النسائي ، ط ٢ ، ١٤٠٦ ، ١٩٨٦ ، مكتب المطبوعات الاسلامية ، حلب ، تحقيق عبد الفتاح ابو عزة .

١٠ . شرح صحيح مسلم ، لابي زكريا يحيى بن شرف النووي ، ط ٢ ، ١٣٩٢ ، دار احياء التراث العربي ، بيروت .

١١. شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك ، للشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني ، دار الكتب العلمية ، ط ٣ ، ٢٠٠٤ ، بيروت .
١٢. صحيح البخاري (الجامع الصحيح) ، الحافظ محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي ، ١٤٠٧ ، ١٩٨٧ ، ط ٣ ، دار ابن كثير ، بيروت ، تحقيق : دكتور . مصطفى ديب البغا .
١٣. صحيح مسلم ، الحافظ مسلم بن الحجاج النيسابوري ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، بدون تاريخ .
١٤. تحفة الاحوذى بشرح جامع الترمذي ، للعلامة محمد عبد الرحمن المباركفوري ، ط ٢ ، ١٤٢١ ، ٢٠٠٠ ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، تحقيق : على محمد معوض وعادل احمد عبد الموجود .
١٥. فتح الباري ، للحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ١٣٧٩ ، دار المعرفة ، بيروت ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب .
١٦. فيض القدير شرح الجامع الصغير ، للعلامة محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي ، ط ١ ، ١٣٥٧ ، ١٩٣٨ ، مطبعة مصطفى محمد ، القاهرة .
١٧. نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار ، للامام محمد بن علي الشوكاني ، دار الجيل ، ١٩٧٣ ، بيروت .
- ثالثاً - كتب الفقه :
١٨. الام ، للامام محمد بن ادريس الشافعي ، تحقيق : الدكتور رفعت فوزي ، دار الوفاء ، ط ١ ، ٢٠٠١ ، المنصورة .
١٩. الاشراف على نكت مسائل الخلاف ، للقاضي عبد الوهاب البغدادي ، تحقيق : الحبيب بن طاهر ، دار ابن حزم ، ١٩٩٩ ، بيروت .
٢٠. بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، للقاضي محمد بن احمد ابن رشد ، تحقيق الشيخ علي محمد والشيخ عادل احمد ، دار الكتب العلمية ، ط ٤ ، ٢٠٠٧ ، بيروت
٢١. البناية شرح الهداية ، للعلامة محمود بن احمد العيني ، دار الكتب العلمية ، تحقيق : ايمن صالح ، ط ١ ، ٢٠٠٠ ، بيروت .

٢٢. سيل الجرار المتدفق على حدائق الازهار ، للامام محمد بن علي الشوكاني ، تحقيق : محمد صبحي ، دار ابن كثير ، ط ٢ ، ٢٠٠٥ ، بيروت .
٢٣. فتح باب العناية بشرح النقاية : للعلامة علي بن سلطان القاري ، تحقيق : محمد نزار وهيثم نزار ، دار الارقم ، بيروت ، بدون تاريخ .
٢٤. المجموع شرح المذهب ، للامام ابي زكريا محي الدين النووي ، تحقيق : محمد نجيب ، دار احياء التراث العربي ، ط ١ ، بيروت ، بدون تاريخ .
٢٥. المغني ، للامام ابن قدامة المقدسي ، مجلدين ، بيت الافكار الدولية ، ٢٠٠٤ ، بيروت .
٢٦. مغني المحتاج ، للعلامة محمد بن الخطيب الشربيني ، تحقيق : محمد خليل ، دار المعرفة ، ط ٣ ، ٢٠٠٧ ، بيروت .
- رابعاً - كتب اصول الفقه :
٢٧. الابهاج في شرح المنهاج ، للامام علي بن عبد الكافي السبكي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤ ، تحقيق جماعة من العلماء .
٢٨. ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول ، للعلامة محمد بن علي الشوكاني ، ط ٢ ، ١٤٢١ ، ٢٠٠٠ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، تحقيق : احمد عزو عناية .
٢٩. الاستدلال عند الاصوليين ، الدكتور: اسعد عبد الغني السيد الكفراوي ، ط ١ ، ١٤٢٣ ، ٢٠٠٢ ، دار السلام ، القاهرة .
٣٠. الاستعداد لرتبة الاجهاد - للامام محمد بن علي المعروف بابن نور الدين ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٢٨ ، ٢٠٠٧ .
٣١. اصول الفقه عند القاضي عبد الوهاب البغدادي ، للدكتور: عبد المحسن بن محمد الرئيس ، ط ١ ، ١٤٢٤ - ٢٠٠٣ ، دبي .
٣٢. اعلام الموقعين عن رب العالمين ، للامام ابن قيم الجوزية ، تحقيق : محمد محي الدين ، ١٩٥٥ ، مطبعة السعادة ، مصر .
٣٣. الاحكام في اصول الاحكام ، للعلامة سيف الدين علي بن ابي علي الامدي ، مؤسسة الحلبي ، القاهرة ، بدون تاريخ .

٣٤. بذل النظر في الاصول ، للامام محمد بن عبد الحميد الاسمدي ، ط ٢ ، ١٤١٢ ، ١٩٩٢ ، مكتبة التراث ، القاهرة ، تحقيق : د. محمد زكي عبد البر .
٣٥. البحر المحيط في اصول الفقه ، للامام محمد بهادر الزركشي ، ط ٢ ، ١٤٢١ ، ٢٠٠٠ ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، تحقيق : الدكتور: محمد محمد تامر
٣٦. بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ، للامام محمود بن عبد الرحمن الاصفهاني : تحقيق : الدكتور علي جمعة ، دار السلام ، ط ٤ ، ٢٠٠٤ ، بيروت .
٣٧. تصنيف المسامع بجمع الجوامع ، للامام محمد بهادر الزركشي ، ط ٢ ، ١٤٢٠ ، ٢٠٠٠ ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، تحقيق ، ابي عمرو الحسيني بن عمر .
٣٨. تقريب الوصول الى علم الاصول ، محمد بن احمد بن جزى ، ١٤١٠ ، ١٩٩٠ ، بغداد ، دراسة وتحقيق ، الدكتور: عبد الله الجبوري .
٣٩. التقرير والتحجير على التحرير ، للعلامة ابن امير الحاج ، ط ١ ، ١٤١٩ ، ١٩٩٩ ، عبد الله محمد محمد .
٤٠. روضة الناظر وجنة المناظر ، للامام موفق الدين عبد الله بن احمد بن قدامة ، ط ١ ، ١٤٠١ ، ١٩٨١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
٤١. روضة الناظر وجنة المناظر ، للامام موفق الدين عبد الله بن احمد بن قدامة ، ط ١ ، ١٤١٩ ، ١٩٩٨ ، دار العاصمة السعودية ، تحقيق : الدكتور: عبد الكريم بن علي بن محمد النحلة .
٤٢. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، للامام عبد الوهاب بن علي السبكي ، تحقيق : الشيخ علي محمد والشيخ عادل احمد ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٩٩٩ ، بيروت .
٤٣. جمع الجوامع مع حاشية البناني ، للامام تاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي ، ١٣٥٩ ، حوزة قم .
٤٤. سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ، للعلامة محمد بخيت الميطيبي ، المطبعة السلفية ١٣٤٥ ، القاهرة .
٤٥. شرح تفتيح الفصول في اختصار المحصول ، للامام احمد بن ادريس القراني ، دار الفكر ، القاهرة ، تحقيق : طه عبد الرؤف سعد ، بدون تاريخ .

٤٦. شرح الكوكب المنير ، احمد بن عبد العزيز الفتوحي ، ط ١ ، ١٣٧٢ ، ١٩٥٣ ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، تحقيق : محمد حامد الفقي .
٤٧. شرح المنار مع حواشيه ، دار سعادت ، ١٣١١ .
٤٨. العدة في اصول الفقه ، للقاضي ابي يعلى محمد بن الحسين الفراء ، ط ١ ، ١٤٢٣ ، ٢٠٠٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، تحقيق : محمد عبد القادر احمد عطا .
٤٩. غاية الوصول شرح لب الاصول ، للشيخ ابي يحيى زكريا الانصاري ، مطبعة الامير ، قم ، بدون تاريخ .
٥٠. الغيث الهامع شرح جمع الجوامع ، للامام ولي الدين ابي زرعة احمد العراقي ، الناشر : الفاروق الحديثة للطباعة ، ط ٢ ، ١٤٢٣ ، ٢٠٠٣ .
٥١. فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، للعلامة عبد العلي محمد الانصاري مؤسسة التاريخ العربي ، مطبوع مع كتاب المستصفي للامام الغزالي .
٥٢. الفائق في اصول الفقه ، للامام صفى الدين محمد بن عبد الرحيم الهندي ، تحقيق : محمود نصار ، دار الكتب العلمية ، ط ٢٠٠٦ ، ٥ ، بيروت .
٥٣. القياس في القرآن والسنة النبوية ، للسيد وليد بن علي ، مكتب الرشد ، ط ١ ، ٢٠٠٥ ، الرياض .
٥٤. كشف الاسرار عن اصول البزدوي ، للامام عبد العزيز بن احمد البخاري ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، بدون تاريخ .
٥٥. كشف الاسرار عن شرح المنار ، للامام عبد الله بن احمد المعروف بالحافظ النسفي ، دار الكتب العلمية بيروت ، بدون تاريخ .
٥٦. لب المحصول في علم الاصول ، للعلامة الحسين بن رشيق المالكي ، ط ١ ، ٢٠٠١ ، ١٤٢٢ ، دار البحوث الاسلامية واهياء التراث ، الامارات العربية المتحدة ، تحقيق : محمد غزالي عمر .
٥٧. المحصول في علم اصول الفقه ، للامام فخر الدين محمد بن عمر الرازي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٨ ، ١٩٩٧ ، تحقيق : د . طه جابر العلواني .

٥٨. المستصفي من علم الاصول ، لحجة الاسلام محمد بن محمد الغزالي . مؤسسة التاريخ العربي ، ط٣ ، ١٤١٤ ، ١٩٩٣ .
٥٩. مفتاح الوصول الى بناء الفروع على الاصول ، للامام ابي عبد الله محمد بن احمد التلمساني ، تحقيق : محمد علي فركوس ، مؤسسة الريان ، ط٢ ، ١٤٢٤ ، ٢٠٠٣ .
٦٠. مذكرة في اصول الفقه ، للشيخ محمد الامين الشنقيطي ، دار القلم ، بيروت ، بدون تاريخ .
٦١. المنحول من تعليقات الاصول ، للامام ابي حامد الغزالي ، المكتبة العصرية ، ط١٤٢٩ ، ١-٢٠٠٨ ، بيروت .
٦٢. نشر البنود على مراقبي السعود ، للعلامة سيدي عبد الله العلوي الشنقيطي ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٢١ - ٢٠٠٠ ، بيروت .

– Abstrac

We note in this humble display the intellectual efforts of principles Islamic Jurists ,in themes of analogy ,when they conditioned amount of conditions in analogical pillars ,among them reason pillar ,some of them conditioned the reason to be reverse ,The majority went to not condition it .

Actually , their discord in it , was based on their differences in justifying one rule with many justifications ,although the majotity did not conditioned the reverse , in it ,but considered the reversion as strong . probabes of legal analogies

Since the reversal analogyhas binds with reversal subject ,that is why I researched it in this study and Isaw the majority who said it , indicated quotations from holy Quran denoting that Quran used reversal analogy , and they also gave indications from sunah of prophet (p.b.u.h) with many reason indications denoting its legality and validity , then I mentioned some branches of jurisprudence which based upon reversal analogy , . clarifying the pillars of fundamental analogy in it